المحور الخامس

حوكمة المؤسساتCorporate Governance

تمهيد:

تعد الحوكمة من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمامات كبيرة في السنوات الأخيرة عبراستخدامها في تحقيق الجودة والتميز في الأداء، ومصطلح الحوكمة أو الحاكمية أو الحكم الراشد هو البحث عن كيفية ضمان أو تحفيز الادارة الكفؤة في المؤسسات المساهمة لتحسين الأداء المالي،والحوكمة الرشيدة هي نظام للرقابة والتوجيه على المستوى المؤسسي وهو يحدد المسؤوليات والحقوق والعلاقات مع جميع الفئات المعنية ويوضح القواعد والإجراءات اللازمة لصنع القرارات الرشيدة المتعلقة بعمل المنظمة وهو نظام يدعم العدالة والشفافية والمساءلة المؤسسية ويعزز الثقة والمصداقية في بيئة العمل.

أولا-تعريف الحوكمة:

-استراتيجية تتبناها المنظمة لتحقيق أهدافها الرئيسية ضمن منظور أخلاقي ناشئة من ذاتها باعتبارها شخصية معنوية لها هيكل إداري وأنظمة ولوائح داخلية تكفل لها تحقيق أهدافها اعتمادا على قدراتها الذاتية وبعيدا عن تسلط أيمن أفرادها وبالشكل الذي يحقق أهداف أصحاب المصلح ذوو العلاقة.

- النظام الذي تدار وتراقب به المؤسسات ويكون مجلس الادارة المسؤول عن الحوكمة في المنظمة، أما دور المساهمين في الحوكمة فهو انتخاب أعضاء مجلس الادارة ومراقبي الحسابات الخارجيين والتأكد من أن هناك هيكل تحكم مؤسس ملائم.

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عرفت حوكمة الشركات على أنها مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف، التي لها علاقة مع الشركة، وهو الأسلوب الذي يقدم أو الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والنتائج والأسلوب الناجح لممارسة السلطة، الذي يجب أن يقدم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا في السعي لتحقيق الأهداف الموضوعة لخدمة مصالح الشركة ومساهميها، وتسهيل المراقبة الجيدة لاستخدام موارد وأصول الشركات والمؤسسات بكفاءة وفعالية.

ثانيا: أهداف الحوكمة

1-تحقيق الأداء الناجح والانجاز الجيد للمؤسسة

2-إدارة المخاطر المختلفة ومنها: مخاطر العمليات، مخاطر السوق ومخاطر الائتمان، مخاطر التكنولوجيا، مخاطر مخالفة القوانين ،مخاطر الكوارث

3-دعم الاقتصاد الوطني: من خلال رفع معدلات الاستثمار، زيادة فرص العمل، دعم القدرات التنافسية للمؤسسات

4-تحقيق الرفاه الاجتماعي: زيادة المداخيل، المعاشات، وغيرها

5-تقليل المخاطر التشغيلية: والناتجة عن تضارب المصلحة بيت الادارة العليا ومجلس الادارة.

ثالثا:المبادئ الأساسية للحوكمة

من أجل الحفاظ على علاقة فعالة ناجحة بين أصحاب رأس المال وأعضاء مجلس الادارة يجب أن يكون هناك درجة عالية من الثقة بين الفريقين وهو ما يتطلب توافر خمسة مبادئ من مبادئ الحوكمة

1- الشفافية: وهي ايصال معلومات حقيقية واضحة وكافية إلى كافة الأطراف ذوو المصلحة ليتمكنو من تحليل نتائج عمليات المنظمة

2-المساءلة: أي وجود نظام فعال وقوي لمحاسبة المسؤولين الذين يتخذون القرارات الخاصة بتنفيذ أعمال، فيكون مجلس الادار ة في وضع المساءلة عن قراراته والمحاسبة من قبل المساهمين

3-المسؤولية: وهي مرتبطة بدعامة المساءلة من حيث المعاقبة على سوء الادارة أو القيام باجراءات تصحيحية وهي بطبيعة الحال تندرج ضمن خط تفويض السلطة

4-العدالة: وهي الاحترام والاعتراف بحقوق كل الأطراف ذوو المصلحة وعلى قدم وساق سواء كانوا مالكين أو موارد بشرية

5-الاستقلالية: وهي الآلية التي تلغي أو تقلل تضارب المصلحة مثل الهيمنة من طرف مسؤول أو مساهم كبير على مجلس الادارة (عدم استعمال النفوذ في التعيين)

رابعا: أبعاد الحوكمة

1-الهيكل التنظيمي: ويشمل تحديد الواجبات، وتحديد المسؤوليات وخطوط تفويض السلطة،

2-الرقابة الداخلية: وتشمل التدقيق الداخلي ولجان التدقيق والموازنة التقديرية

3-الابلاغ المالي: ويشمل التقارير السنوية والسياسات المالية المحاسبية المتبعة وتقارير التدقيق الداخلي ومقاييس الانجاز

4- **السلوك الأخلاقي**: ويشمل التحكم بالقيم والأخلاقيات وبمستوى عال من السلوك المثالي فيها.

خامسا: الحوكمة والفساد

تمثل الحوكمة آلية مركزية تأخذ في الحسبان المساءلة والشفافية والالتزام بالقوانين واللوائح، من شأنها كشف الرشوة والسلوك غير قانوني على المدى الطويل وهو ما يساعد في الحد من استمرار الفساد في المنظمة،

ومن هذا المنطلق يمكن القول إن مواجهة الفساد الاداري والمالي يتحقق من خلال:

1-تفعيل دور هيئات مكافحة الفساد

2-التوسع في اعتماد مدونات السلوك الأخلاقي

3-محاربة سلوك الاقصاء والتهميش والمحسوبية في اسناد المسؤوليات

4-تحقيق الشفافية والنزاهة في المؤسسات العمومية

5-اصلاح مؤسسات الرقابة المالية والادارية